تتضارب المعلومات حول عملية الجيش العراقي في مدينة سنجار، شمالي البلاد، للسيطرة على مناطق تخضع لنفوذ مليشيات تابعة لحزب العمال الكردستاني. ففيما يؤكد الجيش أنه يواصل مهامه في المنطقة، تكشف معطيات ميدانية عن توقف هذه العملية، وسط تفسيرات متباينة لأسباب ذلك

أزمة سنجار العراقية
هل توقف الضغوط السياسية تقدّم الجيش؟

أطلق الجيش العراقي خطة انتشار جديدة في سنجار (أحمد الربيعي/فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

نجحت قوات الجيش العراقي بالسيطرة على مناطق عدة في ضواحي مدينة سنجار في محافظة نينوى شمالي العراق، في الأيام الأخيرة، على حساب مليشيات تابعة لحزب العمال الكردستاني، قبل أن تبرز مؤشرات على توقف عملية التقدم في المنطقة. وتتباين تفسيرات هذا التوقف، بين من يتحدث عن تحقيق الجيش هدفه بطرد المليشيات من مركز مدينة سنجار، وبين حديث مصادر سياسية لـ«العربي الجديد» عن تعرّض حكومة مصطفى الكاظمي لضغوط لوقف تحرك الجيش، إلا أن الأخير ينفي ذلك، مؤكداً استمرار عمليات فرض القانون في المدينة.

وبدأت الاشتباكات في سنجار (115 كيلومتراً غربي الموصل)، في 2 مايو/ أيار الحالي، مع إطلاق الجيش العراقي خطة انتشار جديدة في ناحية سنوني شمالي المدينة، التي تخضع لنفوذ فصائل مسلحة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، وترفض وجود قوات الجيش أو الشرطة فيها. وسبّبت الاشتباكات موجة نزوح جديدة لمئات العوائل إلى مخيمات النزوح في إقليم كردستان، هرباً من الأوضاع غير المستقرة. وأسفرت المواجهات التي جرت بين 2 و4 من الشهر الحالي عن مقتل جندي بالجيش وجرح 11 آخرين مقابل ثلاثة قتلى ونحو 20 مصاباً من أفراد مليشيا «وحدات حماية سنجار»، الذراع المحلية لحزب العمال.

ونجحت قوات الجيش، فجر أول من أمس الجمعة، في فرض سيطرتها العسكرية على مناطق عدة في ضواحي سنجار، بما فيها بلدة سنوني ومجمع حطين وعدد من الطرق الرابطة بين هذه المناطق وبين مركز مدينة سنجار. كما استعادت قوات الجيش السيطرة على عدة مبانٍ ومقرات حكومية كانت تخضع لسيطرة المليشيات التابعة لحزب العمال الكردستاني، وذلك عقب اشتباكات متقطعة أوقعت خسائر من كلا الطرفين. وأصدرت قيادة العمليات العراقية المشتركة يومي الخميس والجمعة الماضيين عدة بيانات عسكرية موجهة لأهالي سنجار، تطالبهم بعدم النزوح والبقاء في منازلهم، وتذكّرهم بأن مهمة الجيش الحفاظ على أمن المدينة وسيادة القانون فيها، مع وعود بإعادة الإعمار والبناء وتأهيل الخدمات ضمن مرحلة ثانية مقبلة تأتي لاحقاً.

إلا أن مسؤولين محليين في محافظتي دهوك وأربيل في إقليم كردستان يؤكدون استمرار عمليات النزوح حتى مع انتهاء الاشتباكات. وقد وصل نحو 10 آلاف شخص من أهالي سنجار إلى مخيمات ومعسكرات نزوح جنوبي دهوك وغرب أربيل، بحسب تصريح صحافي لمدير دائرة الهجرة في دهوك، بير جعفر.

وفي السياق، قال مصدر عسكري في قيادة عمليات نينوى لـ«العربي الجديد» إن «قوات الفرقتين العشرين والخامسة عشرة، والفرقة المدرعة التاسعة، نجحت خلال الأيام الثلاثة الأولى من عمليات الانتشار (2 و3 و4 مايو الحالي) في السيطرة على مناطق حيوية ومهمة وطرد المسلحين التابعين لحزب العمال منها، مثل مجمع حطين ومنطقة دوكري ومحلات عبد الله، وعمارة اوات علي، وشرق منطقة خانصور» وأكد المصدر أن «القوات العراقية تفرض سيطرتها حالياً على مناطق الأحياء السكنية ومراكز سنجار وسنوني بالكامل، إلى جانب قرى مختلفة حققت فيها وجوداً في الأيام الأولى من عملية فرض القانون». لكنه لفت إلى أن «العملية العسكرية لم تحقق كل أهدافها» لأسباب قال إنها «ترتبط بتوجيهات القيادة العسكرية في بغداد، وكذلك صعوبات تتعلق بتحصن المليشيات بالمدنيين وعمليات النزوح التي أخذت بالازدياد، لكن الجيش حقق جزءاً كبيراً منها».

وأقر المتحدث نفسه بأن «مناطق خانصور وفيشخابور وجبل سنجار ما زالت معاقل رئيسية لحزب العمال والتشكيلات المرتبطة به، وهناك مقرات كاملة ومخابئ سلاح داخل كهوف وأنفاق حفرها الحزب بمساعدة سوريين متخصصين بعمليات الحفر تم استقدامهم في الأشهر الماضية من الحسكة المجاورة، داخل جبل سنجار غربي المدينة». لكن نائباً مستقلاً في البرلمان العراقي تحدث عن ضغوط سياسية وأخرى لفصائل مسلحة، كانت سبباً في وقف تقدّم الجيش العراقي في سنجار. وقال النائب، الذي طلب عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «أطرافاً سياسية وفصائل مسلحة اتهمت رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بأنه أطلق العملية في سنجار في هذا التوقيت، تجاوباً مع المطالب التركية بمكافحة حزب العمال وأذرعه في سنجار».

ولفت إلى أن «مهمة الجيش العراقي الجديدة كانت تنفيذ أوامر قبض بحق متورطين بعمليات استهداف الجيش وإعاقة عودة الدوائر الحكومية والقضائية للمدينة، وكذلك بعمليات تهريب مخدرات وأسلحة بين العراق وسورية، عبر منطقة فيشخابور، إلى جانب فرض سلطة الدولة ووقف ظاهرة ما يعرف بالمواقع الخاصة، وهي مناطق ترفض الفصائل المسلحة دخول الجيش أو الشرطة إليها».

وأشار إلى أن «الضغوط أدت إلى وقف عمليات الجيش، وفي الوقت نفسه تدخّلت فصائل مسلحة لإقناع مسلحي وحدات حماية سنجار وأيزيدي خان (المرتبطة بحزب العمال الكردستاني)، بوقف مهاجمة الجيش والانسحاب إلى خارج المناطق السكنية والبقاء في أطراف سنجار وسنوني وعدد من القرى العربية التي يريد الجيش العراقي إعادة أهلها إليها وتقع جنوب وشرقي سنجار، مقابل ضمان عدم ملاحقتهم، والسماح بدخولهم المدينة والبلدات التابعة لها، لكن بدون سلاح وبصفة مدنية».

ووفقاً للمصدر ذاته، فإن مسلحي «وحدات حماية سنجار» ومليشيا «ايزيدي خان» «انسحبوا من مراكز الأحياء السكنية والأسواق والمجمعات الماهولة بالسكان ضمن مركز مدينة سنجار، وناحية سنوني ومجمع حطين وقرى عين الغزال والكرسي وعرب شمر وقرى أخرى مجاورة لها، باتجاه معسكرات وثكنات تمتلكها تلك الجماعات في جبل سنجار وخانصور وفيشخابور المحاذية للحدود العراقية السورية ضمن التفاهمات التي جرت أخيراً».

وأكد أن مبنى المستشفى العسكري في سنوني، الذي كان خاضعاً لسيطرة مسلحي وحدات حماية سنجار المعروفة اختصاراً بـ«اليبشة»، جرت السيطرة عليه من قبل القوات العراقية. وأوضح النائب أن «سنجار هدوءاً حذراً، ولهذا، فإن القوات التي وصلت أخيراً للمدينة ما زالت تنتشر وكذلك الدروع والدبابات، واحتمالية عودة المواجهات قائمة في حال عاودت تلك الجماعات الانتشار داخل المناطق السكنية».

إلا أن المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، أكد لـ«العربي الجديد» أن «عمليات فرض القانون مستمرة في مدينة سنجار ولن تتوقف إلى حين تحقيق كامل الأهداف، التي انطلقت من أجلها». وقال الخفاجي إن «عمليات الجيش حققت نجاحاً كبيراً في سنجار، ولا يمكن القبول بقوة أخرى غير القوات النظامية هناك». وأضاف أنه «تم إخلاء سنجار حالياً من أي مظاهر مسلحة، كما تم إغلاق المقار الحزبية التي تعمل ضد الدولة العراقية والقانون»، في إشارة إلى مقرات حزب العمال الكردستاني. وتحدث عن أن «التعزيزات العسكرية الموجودة كافية لمواجهة أي تحدٍ أمني، مع وجود طيران الجيش الذي كان له دور مميز في عمليات فرض القانون، وأي مظاهر مسلحة ستظهر لاحقاً، ستواجه بشدة».

من جهته، قال عضو البرلمان العراقي عن مدينة سنجار، محمد خليل، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة مطالبة بعدم وقف عمليات فرض القانون في المدينة، والعمل بعيداً عن أي ضغوط سياسية كما نسمع الآن». واعتبر أن «الوضع في سنجار يحتاج مزيداً من عمليات ضبط الأمن، ولا يمكن استقراره مع وجود عناصر مسلحة تعمل ضد الدولة، داخل المدينة أو في ضواحيها، مع أسلحة متوسطة وثقيلة». وأضاف أن «وجود مليشيات تابعة لمسلحي حزب العمال الكردستاني في سنجار، هو الذي منع تطبيق اتفاق بغداد أربيل بخصوص تطبيع الأوضاع في سنجار (تم توقيعه في أكتوبر/ تشرين الأول 2020)، فعناصر هذه المليشيات تمنع تطبيق الاتفاق من خلال سيطرتها على بعض المناطق بقوة السلاح، وكذلك بدعم أطراف عراقية متنفذة، سياسية ومسلحة لها». واعتبر خليل أن «ابتعاد مسلحي حزب العمال الكردستاني عن الأنظار أو انسحابهم من بعض المناطق لا يعني أن المشكلة انتهت. هذه مناورة مكشوفة، ووجودهم يعني استمرار الأزمة، ولهذا يجب استمرار عمليات الجيش».

وحول المشهد العام في سنجار، أمنياً وسياسياً، قال رئيس مركز «التفكير السياسي» في بغداد، إحسان الشمري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «ملف سنجار وحزب العمال كان يجب أن يبقى بيد الحكومة في بغداد، لكنه تحوّل إلى ملف سياسي وأصبح محور صراع أيضاً». وأضاف أن «الأوضاع في سنجار باتت انعكاساً لطبيعة الصراع الإقليمي، خصوصاً بين إيران وتركيا، وبعض الأطراف الأخرى». واعتبر أن «الذهاب إلى تهدئة الأوضاع في سنجار حالياً لا يمكن اعتباره حلاً، فهذه التهدئة هي ترحيل للأزمة ليس أكثر، ولهذا على الحكومة أن تأخذ مساحتها في التصدي لأي جهة تريد جعل الأراضي العراقية ساحة صراع إقليمي أو ساحة صراع بين أطراف سياسية داخلية».

تهدئة بلا استقرار

قال رئيس مركز «التفكير السياسي» إحسان الشمري، لـ«العربي الجديد»، إن «التهدئة حالياً في سنجار جاءت بدفع من جهات معينة، فهناك أطراف عدة تجد أنه ليس من مصلحتنا القضاء على حزب العمال الكردستاني في المدينة، ولهذا دفعت نحو التهدئة كحل مؤقت، لكن هذا الأمر لن ينتج أي استقرار». واعتبر أن «استقرار سنجار بحاجة إلى تفاهمات داخلية بين بغداد من جهة وإقليم كردستان من جهة أخرى، وبين القوى المتنفذة التقليدية في بغداد بشكل رئيسي».

للحديث تتمة...

استثمار الأسد في العفو

عيسى سمعيم

بعد يومين من تفجّر الأنباء، عن مجزرة التضامن في دمشق التي ارتكبها النظام السوري عام 2013، والتي صنعت قضية رأي عام ضد جرائمه تسببت بإربك شديد له، أصدر رئيس النظام بشار الأسد مرسوم عفو عن الجرائم الجنائية والإرهابية التي لم تتسبّب في وفاة أشخاص.

كذلك اتخذ النظام مجموعة من الإجراءات، بدا أنها تستهدف إشغال الرأي العام. فغيّر وزير الدفاع، ثم عيّن رئيساً للأركان في جيشه، بعد أن كان هذا المنصب شاغراً لسنوات. إلا أن المرسوم الأبرز كان العفو الذي حاول الاستثمار من خلاله على عدة مستويات، فمن ناحية تمكّن من إشغال الرأي العام السوري عن المجزرة بموضوع المعتقلين، كما حاول أن يصوّر الموضوع داخلياً على أنه مصالحة وطنية، ودولياً على أنه إحدى خطوات بناء الثقة مع المجتمع الدولي، تطبيقاً لمبادرة المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن «خطوة بخطوة»، التي كان رفضها سابقاً.

ويحاول النظام من خلال المرسوم تجنّب عقوبات إضافية على خلفية مجزرة التضامن. إلا أن الغموض الذي اكتنف تأويل التعليمات التنفيذية للمرسوم، والتي لم يتوضح خلالها من المعتقلين الذين سيشملهم المرسوم، وعدم إصدار قائمة بأسماء الذين سيتم الإفراج عنهم، إضافة إلى إفراج النظام عن عدد ضئيل من المعتقلين لم يتجاوز 400 شخص حتى الآن معظمهم من المعتقلين حديثاً، مقارنة بمئات آلاف المعتقلين في السجون منذ بداية الثورة، يشي بأن النظام غير جاد بحل قضية المعتقلين من خلال هذا المرسوم.

كما أن محاولة النظام إشغال الرأي العام عن مجزرة التضامن قلب السحر على الساحر، إذ كشفت صور آلاف المواطنين الذين جاؤوا بانتظار معتقليهم الكم الهائل من المعتقلين داخل سجون النظام والذين كان ينكر وجودهم أصلاً. فعمد إلى تفريق حشود المواطنين وتهديدهم عبر أجهزته الأمنية لعدم التجمّع. كما أن العدد القليل من المفرج عنهم، وإفساح المجال أمام السماسرة للتدخل كوسطاء من أجل إدراج أسماء معتقلين ضمن قوائم المفرج عنهم، يشي بأن النظام يحاول أن يستثمر المرسوم مالياً، ويبتز المواطنين مقابل الإفراج عن أبنائهم. مهما يكن من أمر هذا المرسوم، فهو لا يؤسس لأي خطوة على طريق مصالحة أو حل سياسي، ما لم يترجم بخطوات عملية يتم خلالها الإفراج عن مئات آلاف المعتقلين ويتبين من خلالها مصير عشرات آلاف المختفين في سجون النظام.

■ **تونس**

حوار مرتجَل وجمهورية بلا ملامح

تونس ـ **صلاح الدين الجورشي**

تتسارع الأحداث في تونس نحو اتجاهين متناقضين: اتجاه يصرّ الرئيس قيس سعيّد على الالتزام به إلى آخر الطريق من دون أي تعديل أو تبديل أو تنازل إلى أن يؤسس حكمه، ويقطع مع المسار الذي انطلق بعد ثورة الرابع عشر من يناير/ كانون الثاني 2011، غير عابئ بكل الذين اعترضوا على أجندته، سواء بشكل جذري أو جزئي. في المقابل، هناك اتجاه نقيض يعمل أصحابه على التصدي للرئيس بوسائل سلمية من أجل وضع حد لمغامرته السياسية، ومحاولة إنقاذ الانتقال الديمقراطي من الهوة العميقة التي وقع فيها. فالوقت المتبقي أصبح ضاغطاً وخانقاً، والحد الفاصل بين النجاح والإخفاق سيكون يوم 25 يوليو/ تموز المقبل، تاريخ الاستفتاء الذي ينوي سعيّد تنظيمه من أجل دعم شرعيته، وسحب البساط كلياً من تحت أقدام خصومه. ولا يعرف إلى حد الآن لمن يعمل الزمن: لصالح الرئيس أم ضده؟

يخوض سعيّد حرباً حقيقية على جبهات متعددة وفي الوقت نفسه. لهذا يبدو عليه الارتباك، ويطغى على ردود أفعاله التوتر والخوف من المفاجآت غير السارة. لهذا عندما تتعدد الضغوط عليه، ويستشعر الخطر، يلجأ إلى المؤسسة الأمنية بالخصوص، يفصح لها عن هواجسه، ويستمد منها القوة والصمود في وجه أعدائه الذين تعددت محاورهم، وتنوّعت أسلحتهم، وتكاثرت أصواتهم وحساباتهم. فخلال الأيام الأخيرة، لجأت بعض الأطراف الخفية إلى أسلوب إشعال الحرائق في الحقول والمزارع والمصانع، وحتى في بعض الموانئ. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة الإجرامية لا تزال في بدايتها ولم تخرج عن السيطرة، ونددت بها جميع الأطراف، إلا أن رئيس الدولة وأنصاره سارعوا نحو توجيه الاتهام إلى المعارضة، وتحديداً إلى حركة النهضة، في محاولة للمزيد من عزلها وتجريمها. لكن من الصعب تصديق مثل هذه التهمة، خصوصاً أن الحركة تتعرض حالياً إلى تحريض واسع ضدها من قبل أنصار الرئيس، وسارعت نحو تقديم شكوى رسمية ضد مجهولين أقدموا على حرق أحد مقراتها في وقت سابق.

على الرغم من خطورة ظاهرة الحرائق، وفي انتظار الكشف عن الجهات التي تقف وراءها، أبرزت الأسابيع القليلة الماضية تعرّض سعيّد إلى هجمات سياسية متعددة المصادر، وضعته أمام تحديات جديدة وصعبة إلى حد كبير. كان آخر هذه الهجمات مسلسل التسريبات لمكالمات هاتفية منسوبة إلى مديرة الديوان الرئاسي السابقة ناديا عكاشة، والتي فُتح في شأنها تحقيق أمني وقضائي. وتكمن خطورة هذه المكالمات الهاتفية الخاصة التي لم تثبت صحتها، في تعرضها إلى الجوانب الخفية وغير المعلومة من نشاط رئيس الدولة، بما في ذلك حالته الصحية.

على صعيد آخر، لم يتوقع الرئيس وأنصاره الخطوة الاستباقية التي أقدمت عليها «جبهة الخلاص الوطني» المعارضة، حين عمد المتحدث باسمها أحمد نجيب الشابي إلى تنظيم مؤتمر صحافي الخميس الماضي، اتهم خلاله أنصار سعيّد بالتخطيط للهجوم على مقرات أحزاب المعارضة وحرقها، وقوله إن رئيس الدولة سيعتمد على أجواء الفوضى لحل هذه الأحزاب واعتقال قادتها أو وضعهم في الإقامة الجبرية. هذا الهجوم السياسي المباغت أربك الرئيس، ودفعه إلى رد الفعل باتهامه «الجبهة» بالوقوف وراء الحرائق التي شهدتها البلاد أخيراً، فكان ذلك دليلاً على أن المعارضة بدأت تحشر السلطة في زاوية صعبة. أخيراً، زادت الأزمة الاقتصادية استفحالاً بسبب عدم حدوث تغيير في موقف صندوق النقد الدولي من الملف التونسي. فنسق الغلاء لا يزال يسير في خط تصاعدي.

كذلك تستمرّ الضائقة المالية في العصف بميزانية الدولة، في ظلّ سوء إدارة السلطة للعلاقات الخارجية مع الدول الكبرى المؤثرة في تونس. هذا كله بدأ ينعكس بوضوح على ثقة المواطنين برئيس الدولة. وعلى الرغم من أن سعيّد لم يتخل نهائياً عن دعم القيادة النقابية المتمثلة بالاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن هذه القيادة لم تمنحه الثقة كاملة في ما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية، وإنما أيضاً تستمر في التأكيد أن الاتحاد «لن يشارك في أي جريمة لقتل الأحزاب»، كما ورد في تدوينة أخيراً للقيادي النقابي البارز سامي الطاهري، وحتى زميل سعيّد الذي دافع عنه مطولاً بعد انفراده بالسلطة، أصبح لا يتوانى في نقده بطريقة جارحة، إذ قال أستاذ القانون الدستوري الصغير الزكراوي، أخيراً، إن «رئيس الجمهورية يكتب دستوراً جديداً، ولا أحد من أساتذة القانون الذين يحترمون أنفسهم سيشارك في لجنة إعداده». وأضاف أن سلوك الرئيس «لا يؤسس للديمومة، وهو يريد دستوراً على المقاس سينتهي حتماً بنهاية حكمه».

> اتحاد الشغل «لن يشارك في أي جريمة لقتل الأحزاب»

خلال تظاهرة مناهضة لسعيّد في إبريل الماضي (ياسين قايدي/ الأناضول)

تصطدم الخطة التركية بإنشاء منطقة آمنة في شمال سورية وإعادة مليون لاجئ سوري إليها، بالعديد من المعوقات الأمنية والسياسية، لعل أبرزها الوضع الأمني غير المستقر في تلك المنطقة، فضلاً عن عدم وجود توافق أو قرار دولي حول الخطة التركية

منطقة آمنة في سورية

مشروع تركي يصطدم بمعوقات أمنية وسياسية

غازي عنتاب ـ **امين العاصي**
إسطنبول ـ **جابر عمر**

في خضم الجدل حول اللاجئين السوريين في تركيا، وهو الملف الذي تستخدمه المعارضة التركية في وجه الحكومة قبيل الانتخابات التي ستشهدها البلاد العام المقبل، أخرجت السلطات التركية إلى العلن مشروع إنشاء منطقة آمنة لإعادة نحو مليون سوري إلى بلادهم، في عودة إلى هذا المخطط الذي تطرحه منذ عام 2012، ولكن بدوافع ومعطيات مختلفة هذه المرة. غير أن هذا المخطط، الذي لم تتضح تفاصيله الكاملة إلى اليوم، يصطدم بالعديد من المعوقات، لعل أبرزها الوضع الأمني غير المستقر في الشمال السوري، الواقع تحت تهديد دائم من نظام بشار الأسد المدعوم من روسيا. هذا بالإضافة إلى انتشار مجموعات متطرفة في المنطقة كـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، التي قد تهدد العائدين، وتشكّل مبرراً لقصف هذه المنطقة. كذلك، يغيب التوافق الدولي من قبل كل الدول الفاعلة في الملف السوري على هذه الخطوة وتأمين تغطية لها. وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الثلاثاء الماضي، عن تحضير أنقرة لمشروع يتيح «العودة الطوعية» لمليون سوري إلى بلادهم. وقال، في رسالة مصورة خلال مراسم تسليم منازل مبنية من الطوب في إدلب السورية، إن المشروع سيتم تنفيذه بدعم من منظمات مدنية تركية ودولية، في 13 منطقة، على رأسها أعزاز وجرابلس والباب وتل أبيض ورأس العين، بالتعاون مع المجالس المحلية في تلك المناطق.

من جهته، أوضح وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، خلال تدشين القرية السكنية قرب تجمع مخيمات الكومنة القريبة من بلدة سرمدا شمال إدلب، أن عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا تحت الحماية المؤقتة، بلغ نحو ثلاثة ملايين و762 ألفا، حصل 200 ألف و950 منهم على الجنسية التركية.

كما أكد صويلو، في مقابلة تلفزيونية الخميس الماضي، أن بلاده بصدد بناء نحو 100 ألف منزل في محافظة إدلب، وتسليمها مع حلول نهاية العام الحالي. وأوضح أن تمويل مشاريع المنازل، والتي تبلغ مساحاتها 40 و60 و80 متراً مربعاً، هو من المنظمات الخيرية الدولية بالكامل. وأشار إلى أن خطة المشروع التي تستهدف مليون لاجئ سوري، تهدف إلى بناء 250 ألف منزل، على امتداد الشمال السوري في مناطق النفوذ التركي، في مدن جرابلس والباب وتل أبيض ورأس العين، إضافة إلى إدلب.

ومن الواضح أن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا، يحاول سحب ورقة اللاجئين من يد المعارضة التركية التي صعّدت من خطابها التحريضي ضد اللاجئين السوريين. وبدأت الحكومة طريقة تعاطٍ جديدة مع اللاجئين السوريين منذ أيام، وألغت ما يُعرف بـ«إجازة العيد» التي كانت تُمنح للاجئين لزيارة ذويهم في الداخل السوري خلال الأعياد. واعترض حزب «الحركة القومية التركية»، المتحالف مع «العدالة والتنمية»، على السماح للسوريين بقضاء العيد في بلادهم، وهو ما دفع الحكومة إلى إلغاء الإجازة على الفور، في خطوة أربكت اللاجئين السوريين الذين باتوا ورقة انتخابية مهمة في تركيا، في ظل اتهامات تلاحقهم بإرهاق الاقتصاد والتسبب في زيادة الأسعار.

ولكن الخطة التركية لإعادة مليون سوري إلى بلادهم تصطدم بالعديد من المعوقات، لعل أبرزها الوضع الأمني غير المستقر، إذ ما يزال الشمال السوري يتعرض لقصف جوي ومدفعي من الطيران الروسي وقوات النظام، على الرغم من التفاهمات بين موسكو وأنقرة والتي تحكم الشمال الغربي من سورية منذ مارس/آذار 2020، وفق اتفاق وُقّع في موسكو.

وتتخبط إدلب وبعض محيطها لسيطرة فصيل «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) وهو فصيل متطرف يفرض قوانينه المتشددة على سكان المنطقة، لذا من الصعوبة بمكان عودة لاجئين سوريين إلى الشمال الغربي من سورية من دون أن تكون حياتهم مهددة. كما عجزت فصائل المعارضة في مناطق سيطرتها في ريف حلب الشمالي وفي شرقي نهر الفرات، عن ضبط الأوضاع الأمنية في هذه المناطق التي يتعرض سكانها لتجاوزات متعددة من مجموعات خارجة عن القانون. ويعدّ غياب الخدمات وفرص العمل من المعوقات الكبيرة أمام عودة اللاجئين، إذ يعاني نحو خمسة ملايين سوري يقطنون مناطق الشمال الآن، من ظروف معيشية خانقة، فالوضع الأمني المضطرب يحول دون إقامة مشروعات اقتصادية توفر فرص عمل لعشرات الآف العاطلين.

الوضع الأمني غير المستقر شمالي سورية من أبرز المعوقات

عدم وجود قرار دولي يهدد خطة إنشاء المنطقة الآمنة

ومن أبرز المخاطر التي تهدد إنشاء منطقة آمنة في شمال سورية، عدم وجود قرار دولي بأعتمادها كمنطقة آمنة محظورة على الطيران، الأمر الذي يجعلها عرضة للقصف من النظام وإيران وروسيا. فالنظام وموسكو يعتمدان أساساً في مواجهة المعارضة على قصف المناطق المدنية والبنى التحتية، وقد قام النظام خلال السنوات السابقة بتدمير مدن بأكملها، من خلال الصواريخ وإلقاء البراميل المتفجرة عليها. كما استخدمت روسيا مرات عديدة قصف المدنيين كوسيلة للضغط على المعارضة من أجل القبول بقرارات معينة، الأمر الذي يجعل من هذه المنطقة هدفاً مهماً للنظام وحلفائه. ولا يمكن إغفال تجربة تركيا مع حلفاء النظام، عبر اتفاقات خفض التصعيد التي بدأت بعنوان وقف إطلاق النار، وانتهت بقضم النظام وروسيا معظم المناطق التي سميت مناطق خفض تصعيد. وفي حال كان تعويل تركيا على انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا، فهو تعويل على ظرف مؤقت لا يتناسب مع إنشاء منطقة مستدامة لإعادة اللاجئين، التي تتطلب إعادتهم أن تكون جزءاً من حل سياسي لسورية بإشراف أممي.

وفي هذا الصدد، أوضح الباحث في مركز «الحوار السوري» أحمد قربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك «معوقات قانونية» أمام تنفيذ الخطة التركية؛ «سواء في تركيا أو في شمال سورية»، مضيفاً: «إعادة مليون لاجئ ليس سهلاً ويجر إشكاليات على تركيا». وتابع: «بعد تسريب فيديو مجزرة التضامن قبل أيام، تأكد أن إعادة السوريين ليست آمنة حتى إلى المناطق التي تشرف عليها تركيا، فلا توجد صيغة لوقف إطلاق النار أو حظر طيران». ورأى قربي أن الخطوة التركية «يمكن أن تدفع الدول الأوروبية إلى إعادة لاجئين لديها». مضيفاً: «المناطق في الشمال السوري ليست آمنة، فهي مهددة من النظام والروس». وأشار إلى أن «التضييق على اللاجئين ربما يجبرهم على العودة، ولكن لن تكون عودة آمنة»، مضيفاً أن «العودة يجب أن تكون طوعية وآمنة».

ولفت إلى إشكالية أخرى وهي «ملكية الأراضي التي تقام عليها البيوت، فهذه قضية ليست سهلة، ويمكن أن تؤدي إلى تغيير ديمغرافي، أو توطين». وتساءل عن الجهة السورية التي «تعطي الشرعية لهذا الأمر»، مشيراً إلى أن «المجالس المحلية لا تملك هذا الحق. وتأمين التمويل لهذا المشروع أيضاً ليس بالأمر السهل». ولفت إلى أن هناك «معوقات أمنية كبيرة، فحتى الجنود الأتراك يتعرضون لهجمات، وقد قُتل وأصيب عدد منهم في الشمال السوري». وفي السياق ذاته، أكدت مصادر دبلوماسية تركية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أنه «لا توجد خطط جديدة عاجلة للتنفيذ الفوري حول أمن المنطقة، لجهة التواصل مع الأطراف والقوى المعنية». وأوضحت أن «تركيا وروسيا متفقتان حالياً على استمرار التهدئة في المنطقة، في خضم الحرب الروسية على أوكرانيا»، معتبرة أنه «في ظل وجود التوافقات التركية الروسية «فإن النظام غير قادر على تهديد هذه المناطق».

وأشارت المصادر إلى أنه «لم تجر في الفترة القريبة أي اجتماعات تركية روسية جديدة تخص المنطقة، وهو دليل على استمرار التوافقات السابقة من دون وجود جديد فيها». وأوضحت أن «العمل جار من قبل تركيا لتعزيز القيادة الموحدة لفصائل المعارضة السورية في شمال البلاد»، مشيرة إلى أن «وجود القوات التركية في المنطقة هو عامل ضمان لوحدة هذه الفصائل». وأضافت المصادر أن «التحديات الأمنية المرتبطة بالتنظيمات المسلحة وعملياتها تقلق المنطقة، والقوات التركية تبذل جهوداً من أجل منع هذه الخروقات».

وحول خطط الحكومة التركية حيال العودة الطوعية لمليون لاجئ سوري، أوضحت المصادر أنه «لا توجد كذلك خطط عاجلة للتنفيذ في هذه المرحلة، سواء في المنطقة الآمنة أو لجهة العودة الطوعية». وقالت إنه «لم تصدر تعليمات للمجالس المحلية، ولا للولاة في الولايات التركية المجاورة للمناطق الآمنة عن خطط للتنفيذ الفوري». وأوضحت أن خطط إعادة نحو مليون سوري «ستكون عبر المؤسسات بشكل متدرج من الأدنى للأعلى»، مشيرةً إلى أنه «من هذه الخطط بناء مزيد من المناطق السكنية وتجهيز بنيتها التحتية». وتابعت «ستكون هناك زيارة رفيعة للمنطقة قريباً من أحد الوزراء لتحديد أماكن البناء الجديدة، بدء المشاريع والخطط المستقبلية للعودة الطوعية».

وفي الإطار ذاته، أشار الباحث في الشأن التركي والعلاقات الدولية، طه عودة أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن إعلان أردوغان منذ أيام خطة لإعادة اللاجئين السوريين إلى المناطق التي يؤكد بأنها باتت آمنة «ليس جديداً». وأضاف «إلا أن طرح الأمر بجدية أكبر في التوقيت الحالي آثار الكثير من التساؤلات لأسباب عدة، أولها أن الطرح جاء بعد أيام من زيارته السعودية، وبعد سلسلة القرارات التدريجية التي اتخذتها الحكومة ضد الوجود السوري في البلاد، وكان آخرها منع الراغبين منهم في قضاء إجازة عيد الفطر في مناطق الشمال السوري». وتابع: «إلى حد الآن، لا يُعرف بالتحديد المدة الزمنية التي سيتم فيها تنفيذ مشروع العودة الطوعية، كما لم يكشف أردوغان عما إذا كانت الخطة تحظى بتوافق إقليمي ودولي، لاسيما أن سورية لا تزال غير آمنة بحسب تأكيدات الأمم المتحدة». ورأى عودة أن «تنفيذ الخطة في القريب العاجل صعب جداً بسبب الأوضاع الداخلية في تركيا، وفي مقدمتها استعداد حزب العدالة والتنمية الحاكم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة التي تعد بمثابة انتخابات مصيرية للحزب ولمستقبل الرئيس أردوغان».

فتاة سورية في إسطنبول لبكي لمغادرة أقاربها إلى سورية عام 2019 (أوزان كوز/فرانس برس)

الحدث

وفد إسرائيلي يزور القاهرة

القسام: المساس بالسنوار يعني الزلزال

لا يزال التصعيد السمة الأبرز للوضع بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، وسط توجيه المقاومة تحذيرات جديدة للعدو

القاهرة، رام الله ـ **العربي الجديد**
غزة ـ **صالح النعامي**

هددت كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، أمس السبت، برد غير مسبوق إذا مُس قائد الحركة في غزة، يحيى السنوار، «أو أي من قادة المقاومة الفلسطينية»، في ظل تسجيل زيارة لافتة لوفد إسرائيلي إلى القاهرة التي تتولى اتصالات التهدئة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وقال الناطق العسكري باسم «الكتائب»، أبو عبيدة، في بيان مقتضب، إنه «في ضوء تهديدات العدو الجبان... فإننا نحذر وننذر العدو وقيادته الفاشلة بأن المساس بالأخ المجاهد القائد يحيى السنوار أو أيّ من قادة المقاومة هو إيذانٌ بزلزال في المنطقة وبردٌ غير مسبوق». وشدد أبو عبيدة على أنّ «معركة سيف القدس (الحرب الأخيرة على غزة من 10 إلى 21 مايو/أيار العام الماضي) ستكون حدثاً عادياً مقارنةً بما سيشاهده العدو، وسيكون من يأخذ هذا القرار قد كتب فصلاً كارثياً في تاريخ الكيان وارتكب حماقةً سيدفع ثمنها غالياً بالدم والدمار». وأكد مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى أمس، بحسب ما نقلت عنه القناة «12»، أن اغتيال السنوار لن يفضي إلى وقف موجة عمليات المقاومة. وبحسب القناة، فإن القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تجمع على أن موجة عمليات المقاومة الحالية ستطول. وفي السياق، أطلقت حركة «حماس» مجموعة من الصواريخ التجريبية باتجاه بحر غزة، في خطوة يبدو أنها تحذيرية من جانب الفصائل، بشأن التصعيد في الأراضي المحتلة.

وفي إطار الاتصالات السياسية، كشفت مصادر مصرية مطلعة على جهود الوساطة التي تقوم بها مصر بين الفصائل الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، عن وصول وفد أمني إسرائيلي جديد إلى القاهرة، أمس السبت، في زيارة سريعة يلتقي خلالها مسؤولين بارزين في جهاز المخابرات العامة، بحضور مسؤولين من المؤسسة العسكرية المصرية. وأوضحت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، أن الوفد الإسرائيلي يضم مسؤولين من مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وإحدى الشخصيات العسكرية، مشيرة إلى أن الوفد يستكمل مشاورات بدأها في القاهرة في الأسبوع الأخير من شهر رمضان، وتطرقت إلى ملفات متعلقة بالتعاون العسكري والأمني بين البلدين، من دون أن تقتصر على مباحثات التهدئة الخاصة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنع التصعيد.

وقالت المصادر نفسها، إن الفترة الحالية «تشهد حديثاً داخل الدوائر المصرية المعنية بالوساطة بشأن صفقة الأسرى بين حركة حماس وحكومة الاحتلال، في وقت تبحث فيه الأخيرة عن انتصار معنوي، في ظل جملة الهجوم عليها بسبب عدم قدرتها على حماية مواطنيها من عمليات المقاومة سواء في الداخل، أو في الأراضي المحتلة»، والتي كان آخرها عملية إعلاد قرب تل أبيب مساء الخميس الماضي والتي أسفرت عن مقتل 3 إسرائيليين وإصابة 4 آخرين. وأشارت مصادر في الوقت ذاته إلى أن هذا الموقف «غير كاف، ولا يرتقي لمستوى جريمة الاستيطان». كذلك، أكدت وزارة الخارجية المصرية في بيان أمس رفضها للمخطط الإسرائيلي الاستيطاني الجديد.

في غضون ذلك، تتواصل الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وقد فجرت قوات الاحتلال أمس، منزل الأسير عمر جرادات في بلدة السيلة الحارثية غرب جنين، وهو أحد أربعة أسرى تتهمهم قوات الاحتلال بتنفيذ عملية برقة غرب نابلس شمال الضفة والتي قتل فيها أحد المستوطنين في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأشارت مصادر محلية بحديث لـ«العربي الجديد»، إلى وقوع مواجهات مع قوات الاحتلال عقب تفجير منزل جرادات، ما أدى لإصابة 3 شبان بجروح بالرصاص الحي.

سعي إسرائيلي للتوافق مع واشنطن بشأن مزيد من الاستيطان

كتائب القسام: اي مساس بالسنوار سيلقى ردا غير مسبوق

الهجوم على الحكومة»، في سياق متصل، أكدت «حماس»، في بيان أمس، أن عزم الاحتلال الإسرائيلي المصادقة الأسبوع المقبل على بناء 4000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، وقراره الذي يسمح بهدم نحو 12 قرية فلسطينية في منطقة مسافر يطا جنوب الخليل، وتهجيره لآلاف الفلسطينيين منها «تصعيد خطير، وجريمة تطهير عرقي». وشددت على أن «تلك الجرائم والسياسات الاحتلالية، ستُقابل بمزيد من الصمود والمواجهة المفتوحة والشاملة». كما ذكرت قناة التلفزة الرسمية الإسرائيلية «كان»، أمس، أن حكومة نفتالي بينت تُجري اتصالات مكثفة مع الإدارة الأميركية، بهدف التوافق على بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وأشارت غيلي كوهين، المعلقة السياسية في القناة، إلى أن سعي إسرائيل للتنسيق المسبق مع الإدارة الأميركية، يأتي «بهدف تجنب التأثير على الظروف التي ستتم فيها زيارة الرئيس جو بايدن لإسرائيل والمنطقة في النصف الثاني من يونيو/حزيران المقبل». وكانت الخارجية الأميركية قد استنكرت أول من أمس نية إسرائيل المصادقة على بناء 4 آلاف وحدة استيطانية في الضفة وأكدت معارضتها لسياسة توسيع المستوطنات. ورحبت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، بموقف نظيرتها الأميركية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن هذا الموقف «غير كاف، ولا يرتقي لمستوى جريمة الاستيطان». كذلك، أكدت وزارة الخارجية المصرية في بيان أمس رفضها للمخطط الإسرائيلي الاستيطاني الجديد.

فجر الاحتلال أمس منزل الأسير عمر جرادات (جعفر الشيخ/فرانس برس)

شرق غرب

مصر: مقتل 11 جنديا

قُتل ضابط و10 جنود مصريين وجُرح 5 آخرون، أمس السبت، بهجوم لتنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» في مدينة بئر العبد، في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد. وذكرت مصادر قبلية وشهود عيان، أن مجموعات عسكرية تابعة للتنظيم هاجمت كمين الطاسة التابع للأمن المصري في نطاق بئر العبد. من جهته، قال المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة المصرية، عقيد

أركان حرب غريب عبد الحافظ غريب، إنه تمّ إحباط هجوم على إحدى محطات رفع المياه بمنطقة شرق قناة السويس.

(العربي الجديد)

السودان: «المؤتمر» يرفض الحوار مع العسكر

أكد حزب المؤتمر السوداني، أمس السبت، أنه يرفض مع غيره من أحزاب قوى إعلان الحرية والتغيير، عقد اجتماع تحضيري، دعا إليه وسطاء دوليون، لبحث حل الأزمة السياسية في البلاد. وشدّد المتحدث باسم الحزب، نور الدين أبوبكر، على موقف الحزب الثابت برفض الانقلاب العسكري، وعدم التصالح معه، أو الاستسلام له كأمر واقع، مع العمل مع كل قوى الثورة في مقاومته بوسائل المقاومة السلمية حتى هزيمته واسترداد مسار التحول المدني الديمقراطي.

(العربي الجديد)

غارات «مجهولة» في الشرق السوري

قصفت طائرات حربية مجهولة، أمس السبت، جسراً بالقرب من منطقة حويجة كاطع في نهر الفرات، شرقي سورية، في مناطق سيطرة النظام السوري. وذكرت وكالة «سانا» التابعة للنظام السوري أن «اعتداء جويا استهدف حويجة كاطع»، من دون أن تقدم مزيداً من التفاصيل. من جهتها، ذكرت شبكة «فرات بوست» المحلية أن الغارات طاولت جسراً أنشئ بتمويل إيراني وإشراف من الفرقة الرابعة التابعة للنظام.

(العربي الجديد)

اتحاد الشغل التونسي يشدّد على الحوار

أعلن «الاتحاد العام التونسي للشغل»، أمس السبت، أن «الحوار هو الخيار الوحيد أمام التونسيين للحفاظ على مكاسب الوطن». وقال الأمين العام للاتحاد نور الدين الطبوبي (الصورة)، خلال فعالية في العاصمة تونس، نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية، وحضرتها رئيسة الحكومة نجلاء بودن: «التوافق حول الخيارات الوطنية الكبرى لا ينبع إلا من الحوار الصادق والنزيه من دون إملاءات من الداخل أو الخارج».

(الأناضول)

أفغانستان: جبهة مقاومة بانشير تعلن تقدما عسكريا في الشمال

أعلنت «جبهة مقاومة بانشير» في أفغانستان، أمس السبت، إحرازها تقدما ملحوظا خلال المعارك مع حركة طالبان في ولايتي بانشير وتخار، شمالي البلاد. كما أعلنت الجبهة أنها أغتالت قياديا في استخبارات الحركة في كابول. لكن المتحدث باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، ذكر في تغريدة على «تويتر»، أن «ما يروّج له البعض لا أساس له من الصحة، لذا على المواطنين أن لا يقلقوا».

(العربي الجديد)

تقرير

المغرب وأميركا: تعاون أمني يعكس التفاهم السياسي

الرباط ـ **عادل نجدي**

يكشف إعلان الأمن المغربي، أول من أمس الجمعة، عن اعتقال شخص موالٍ لتنظيم داعش في مدينة بركان (شمال شرقي البلاد)، للاشتباه في تورّطه في «التحضير والإعداد لمشروع إرهابي بغرض المساس الخطير بالنظام العام»، عما تواجهه السلطات المغربية في حربها ضد الإرهاب من تحديات متزايدة بفعل تنامي التهديدات والجريمة المنظمة والتطور السريع الذي عرفه الإرهاب الإلكتروني. ومع أنّ المغرب لم يتعرض سوى لهجوم كبير واحد خلال السنوات العشر الماضية (مقتل سائحتين اسكندنافيتين عام 2018) إلا أنّ المسؤولين المغاربة يرون أنّ الجماعات المتشددة في منطقة الساحل المجاورة، والتي تجند وتدرّب أتباعها عبر الإنترنت، تمثل أكبر خطر على البلاد، وأن موقعه يجعله هدفاً للجماعات المتمركزة في تلك المنطقة. كما يبدي المسؤولون المغاربة قلقاً لافتاً من انتقال بعض المغاربة الذين انضموا لتنظيم داعش في الشرق الأوسط إلى منطقة الساحل الأفريقي.

وفي وقت ترى فيه السلطات المغربية أن عملية الأمنية الجديدة تؤشر، مرة أخرى، على استمرار مخاطر التهديد الأمني إلا أنها تحدق بالمغرب، خصوصاً في سياق حرص التنظيمات العالمية والأقطاب المتفرعة منها على الرفع من محاولاتها التي تستهدف أمنه وسلامة مواطنيه، إلا أنها تلقي الضوء على الدور المتنامي للتعاون الثنائي المشترك والمتقدم مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وليست هذه المرة الأولى التي يفضي فيها التعاون بين المغرب والولايات المتحدة إلى إحباط اعتداء من تدبير موالين لتنظيم «داعش». ففي 26 مارس/آذار الماضي، مكّن التعاون الأمني بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في البلدين من اعتقال خلية إرهابية تتألف من 4 متشددين ينشطون في مدينة وجدة، شرقي المغرب، ويرتبطون بتنظيم «داعش». وهو الاعتقال الذي اعتبره المكتب المركزي للأبحاث القضائية (جهاز مكافحة الإرهاب) في بيان، أنه «يؤكد مرة أخرى أهمية التعاون الدولي لمكافحة التهديدات الإرهابية». وفي 18 ديسمبر/كانون الأول الماضي، أفشلت الأجهزة الأمنية المغربية بالتعاون مع الاستخبارات الأميركية مشروعاً لهجمات إرهابية داخل المغرب باستعمال عبوات ناسفة خطط لتنفيذه شخص بايع «داعش»، بفضل «علاقات التعاون الثنائي والتنسيق

الولايات المتحدة تجد في المغرب شريكاً موثوقاً به

مناورات أميركية ـ مغربية يونيو 2021 (فاضل سنّا/فرانس برس)

الوثيق بين مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وأجهزة الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون بالولايات المتحدة». في المقابل، مكّنت المعلومات التي قدمتها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية المغربية) إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي، من اعتقال الجندي الأميركي كول بريدجز في 19 يناير/كانون الثاني 2021 بتهمة التخطيط لتفجير النصب التذكاري لأحداث سبتمبر/أيلول 2001، والهجوم على جنود أميركيين في الشرق الأوسط.

تاريخياً، خطا التنسيق الأمني بين الرباط وواشنطن لمحاربة الإرهاب خطواته الأولى، بإعلان المغرب، عقب 11 سبتمبر 2001، انخراطه في الحرب العالمية ضد الإرهاب من دون تردد. ومنذ ذلك الحين كان هنالك تعاون أمني غير مشروط بينه وبين الولايات المتحدة، ولم يقتصر الأمر على تبادل المعلومات وفتح الملفات الأمنية أمام الأميركيين، وإنما شمل التنسيق كذلك إرسال بعثات أمنية مغربية إلى الولايات المتحدة لتدريبها على كيفية مجابهة الحركات المتشددة.

وعلى امتداد السنوات التي تلت أحداث 11 سبتمبر الإرهابية، احتل الجانب الأمني والعسكري على الدوام مكانة متميزة ضمن المجالات المتعددة للتعاون الاستراتيجي بين واشنطن والرباط، كما شكّل أحد مداخل التفاهمات السياسية بين البلدين الحليفين. وبينما شكّلت آلية التعاون والتنسيق الأمني أحد محاور الشراكة الاستراتيجية التي تجمع المغرب بعدد من الدول الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا)، تنظر واشنطن باهتمام المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية المغربية) إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي، من اعتقال الجندي الأميركي كول بريدجز في 19 يناير/كانون الثاني 2021 بتهمة التخطيط لتفجير النصب التذكاري لأحداث سبتمبر/أيلول 2001، والهجوم على جنود أميركيين في الشرق الأوسط.

تاريخياً، خطا التنسيق الأمني بين الرباط وواشنطن لمحاربة الإرهاب خطواته الأولى، بإعلان المغرب، عقب 11 سبتمبر 2001، انخراطه في الحرب العالمية ضد الإرهاب من دون تردد. ومنذ ذلك الحين كان هنالك تعاون أمني غير مشروط بينه وبين الولايات المتحدة، ولم يقتصر الأمر على تبادل المعلومات وفتح الملفات الأمنية أمام الأميركيين، وإنما شمل التنسيق كذلك إرسال بعثات أمنية مغربية إلى الولايات المتحدة لتدريبها على كيفية مجابهة الحركات المتشددة.

وعلى امتداد السنوات التي تلت أحداث 11 سبتمبر الإرهابية، احتل الجانب الأمني والعسكري على الدوام مكانة متميزة ضمن المجالات المتعددة للتعاون الاستراتيجي بين واشنطن والرباط، كما شكّل أحد مداخل التفاهمات السياسية بين البلدين الحليفين. وبينما شكّلت آلية التعاون

إضاءة

السلطات الجزائرية تضمن عودة اللاجئين السياسيين

باشرت السلطات الجزائرية مساراً جديداً لعودة اللاجئين السياسيين إلى البلاد من الصنفي، مع بعض الاستثناءات، ضمن مشروع «لمّ الشمل»

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تجري السلطات الجزائرية منذ مدة اتصالات مع عدد من الناشطين والمعارضين والشخصيات، التي سبق لها أن طلبت اللجوء السياسي لاعتبارات سياسية إلى الخارج، بهدف إقناعها بمشروع «لمّ الشمل» وتمكينها من العودة إلى البلاد، من دون شروط واحترازات مسبقة، عدا ما يتعلق باحترام القوانين ومراعاة المصلحة العليا للدولة. وذكرت مصادر متعددة لـ«العربي الجديد» أن عدداً من اللاجئين السياسيين المغربي الأميركي تزايد مع الحرب ضد الإرهاب، بسبب العرض الأمني المغربي الموثوق والدقيق استخباراتياً، لافتاً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن هذا التعاون مبني على شراكة استراتيجية لتنسيق العمليات الأمنية وتحديد المخاطر التي تحملها المشاريع الإرهابية على البلدين.

وكذلك الالتزام «بالحفاظ على المصلحة العليا للبلاد». ويمكن أن يفسر إطلاق هذه الاتصالات إلى الخارج بدلاً من إبقائهم في المنفى، ما قد يعرّضهم للاستغلال السياسي من جهات أجنبية ضد الجزائر.

وقال القيادي السابق في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أنور هدام إن هذه الخطوة إيجابية وكانت ضمن المطالبات السياسية، التي كانت الشخصيات السياسية المقيمة في الخارج ترفعها لإزالة المظلومية السياسية عن الجزائريين في الخارج. وأشار إلى أن «الجزائر مقبلة على تطورات كبيرة»، وصفها بالإيجابية على هذا الصعيد، على الرغم من عدم اتضاح المسعى والياته في الوقت الراهن. غير أن هدام رفض الكشف عن أية تفاصيل إضافية تخص الملف، تجنباً، بحسبه، لأي جدل إعلامي أو توظيف سياسي قد يؤثر على سياقه الإيجابي.

ويعطي الموقف الإيجابي من هدام، وهو إحدى الشخصيات الفارّة من الجزائر منذ التسعينيات، مؤشراً على وجود جدية في هذا السياق، فيما ترفض السلطات الكشف عن تفاصيل تخص الخطوة. وتفضّل السلطات إنجاز ذلك في صمت تجنباً للإثارة وإبعاد الشهود السياسيين عن أية ضغوطات قد تدفعهم إلى رفض القبول بالمسعى. ولا تُعرف ماهية الاشتراطات التي تفرضها السلطات كالتزامات على العائدين، لكن وثيقة تداولها ناشطون معارضون في الخارج، تتضمّن «التزاماً بقوانين الجمهورية وأن يكون أي نشاط سياسي ضمن هذه القوانين»، مع عدم من هؤلاء، سواء إقناعهم بالعودة، أو على الأقل دعم المسعى والكف عن مهاجمة السلطة والجيش والأجهزة الأمنية والتحريض ضدها. وأكدت بعض هذه الشخصيات وجود اتصالات معها، على غرار هشام عبود، على الرغم من أن بعضهم قد ينطبق عليه ما يعتبره المنشور الأخير لوكالة الأنباء الجزائرية استثناء من مسعى لم الشمل، بسبب «تجنّب الخطوط الحمراء»، ومن ثبتت عليهم «العمالة للخارج».

ويوم الثلاثاء الماضي، نشرت وكالة الأنباء الجزائرية تقريراً في صورة بيان غير منسوب للرئاسة، كشفت فيه عن مشروع رئاسي «لم الشمل»، وجاء في التقرير أن «بد الرئيس عبد المجيد تبون، وهو رئيس لطالما اهتم بالنقاش السائد في المجتمع، ممدودة للجميع بشكل دائم ما عدا للذين تجاوزوا الخطوط الحمراء ولوثك الذين أداروا ظهرهم لوطنهم. فهو ليس من دعاة التفرقة بل بالعكس تماماً». وأضاف التقرير أنه «يجب أن يعرف أولئك الذين لم ينخرطوا في المسعى، أو الذين يشعرون بالتهميش، أن الجزائر الجديدة تفتح لهم ذراعيها من أجل صفحة جديدة، وكلمة إقصاء لا وجود لها في قاموس رئيس الجمهورية، الذي يسخر كل حكمته للم شمل الأشخاص والأطراف التي لم تكن تتفق في الماضي». واعتبر التقرير أن «الجزائر، بشعبها البطل والموحد بكل تنوعه، بحاجة إلى جميع أبنائها للاحتفال معاً بالذكرى الستين للاستقلال»، في 5 يوليو/تموز المقبل.

عاد لاجئون سياسيون إلى الجزائر قبل عيد الفطر

تقرير

الحل السياسي بعيد بعد شهر على توقف المواجهات والعمليات العسكرية

اليمن: الهدنة غير كافية

بعد أكثر من شهر على الهدنة اليمنية، يبدو مسارها غير كافٍ لدفع الحل السياسي قدماً، في ظلّ العراقيل المتمثلة في رحلات من مطار صنعاء وحصار مدينة تعز. كما أن الجهود السياسية تراوح مكانها في الفترة الحالية، على الرغم من انخفاض وتيرة العمليات العسكرية على الجبهات اليمنية كافة، مع تسجيل بعض الخروقات

صنعاء ـ **ياسر حميد**

بعد مرور أكثر من شهر على الهدنة في اليمن، لا تزال العديد من البنود التي أعلنت في بيان الاتفاق متعثرة، لعل أبرزها تشغيل رحلات من مطار صنعاء وفك الحصار عن مدينة تعز، في الوقت الذي يطغى الجمود على التحركات السياسية للبناء على الهدنة الحالية، التي وصفها المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن هانس غروندبرغ بـ«اللحظة الثمينة». وبدأ سريان الهدنة التي أعلنتها الأمم المتحدة في اليمن في 2 إبريل/نيسان الماضي، على أن تستمر لمدة شهرين قابلة للتمديد، بموافقة الحكومة اليمنية المدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية والحوثيين. وإلى جانب الموافقة على وقف العمليات العسكرية، أعلن عن بنود أخرى، وهي السماح لسفن الوقود بالمرور إلى ميناء الحديدة، غربي اليمن، الذي يسيطر عليه الحوثيون، وتسيير رحلات من مطار صنعاء، وفتح الطرق إلى مدينة تعز المحاصرة، جنوب غربي اليمن، من قبل الحوثيين. وعلى الرغم من بدء العد التنازلي على انتهاء الهدنة، تعثرت أول رحلة جوية من مطار صنعاء، وسط اتهامات متبادلة بين الحكومة اليمنية والحوثيين بعرقلتها، في حين لم تبدأ أي نقاشات حول فتح الطرق نحو مدينة تعز المحاصرة، وهي من أهم بنود اتفاق الهدنة، فيما يتحدث الطرفان عن خروقات عسكرية شبه يومية في جبهات القتال. حتى أن إعلان التحالف الذي تقوده الرياض، عن الإفراج عن 163 أسيراً حوثياً ونقلهم، أمس الأول الجمعة، من السعودية إلى اليمن، كان محور خلاف. فقد قالت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التابعة للحوثيين، إن «جميع المحتجزين ليسوا أسرى حرب، ما عدا خمسة منهم فقط وأربعة محتجَزين صيادين تم اختطافهم من البحر الأحمر، وبقية الأسماء غير معروفة لنا». وأضافت أن «من بين المحتجَزين تسعة أجانب من جنسيات أفريقية لا علاقة لنا بهم». وفي 24 إبريل الماضي، أعلن عن تأجيل أول رحلة تجارية من مطار صنعاء الدولي إلى العاصمة الأردنية عمّان، كانت ستكون الأولى منذ ست سنوات، بناء على اتفاق الهدنة والذي حدد رحلتين تجاريتين أسبوعياً. وقالت شركة الخطوط الجوية «إنها لم تتلق تصاريح التشغيل لأول رحلة من مطار صنعاء، على الرغم من قيامها بكافة الاستعدادات الفنية»، في حين تبادل الحوثيون والحكومة اليمنية الاتهامات بعرقلة تسيير الرحلات. وقال المتحدث باسم هيئة الطيران في صنعاء التابعة للحوثيين، مازن غانم «إن تنصل دول العدوان (التحالف الذي تقوده السعودية) وعدم التزامها بتنفيذ الهدنة التي أعلنتها الأمم المتحدة بشأن مطار صنعاء الدولي، تسبب في موت عدد من المرضى الذين كان مقرراً سفرهم عبر أول رحلة تجارية».

أعلن التحالف الإفراج عن 163 أسيراً حوثياً يوم الجمعة

لم تبدأ أي نقاشات بشأن فتح الطرق المؤدية إلى مدينة تعز

سكان تعز يحيون عيد الفطر، 2 مايو (عبد الناصر الصدّيق/الأناضول)

فشل التفاوض

اعلن نائب رئيس اللجنة الحكومية المكلفة فتح الطرق في تعز محمد المحمودي، لـ«العربي الجديد»، انه «لا توجد اي نقاشات حول فتح المعابر الى مدينة تعز، والحوثيون امتنعوا عن ذلك ولم يرسلوا حتى اسماء اعضاء اللجنة التي تمثلهم في هذا الملف، بمعنى انهم رافضون حتى التفاوض بشأن فتح الطرق». واضاف انّ «مكتب المبعوث الاممي لم يتحرك في هذا الشأن، وما زال الى الآن يقول انه يحاول اقناع الحوثي بتسمية اسماء فريقه خلال هذه الفترة للتفاوض».

إضاءة

إفراج بالقطارة... العفو الرئاسي استنسابي في مصر

بعد نحو أسبوعين على تشكيل لجنة العفو الرئاسي في مصر، لا يبدو أن مسارها خاضع للقانون، في ظلّ الاستنسابية التي يعلكها رئيس الجمهورية في العفو من جهة، وفي ظلّ تجاهل وجود معتقلين من دون محاكمة من جهة أخرى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في وقت يحاول فيه النظام المصري الحاكم تحسين صورته أمام الغرب، خصوصاً في ملف حقوق الإنسان بتشكيل لجنة عفو رئاسي عن السجناء السياسيين، يقول خبراء قانون ومنظمات مجتمع مدني إن هذه التحسينات ما هي إلا «ثقوب في ثوب العدالة»، لكونها انتقائية لا جذرية. وتم تشكيل لجنة العفو الرئاسي على هامش لقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعدد من الرموز السياسية والحكومية في مصر، في إفطار الأسرة المصرية في 26 إبريل/نيسان الماضي، من أجل إعداد قوائم عفو عن المستحقين، سواء الصادرة بحقهم أحكام قضائية ليعفو عنهم رئيس الجمهورية بصفته، أو المحبوسين احتياطياً لتخلي سبيلهم النيابة العامة، بحسب ما يقوله أعضاء باللجنة. وعلى الرغم مما يروج له بعض الأعضاء في لجنة «العفو الرئاسي» من أنهم «لديهم القدرة على التدخل للإفراج عن المتهمين المحبوسين احتياطياً بقرارات من النيابة العامة على ذمة قضايا»، يؤكد خبراء في القانون أن «العفو الرئاسي لا ينطبق إلا على الصادر بحقهم أحكام نهائية وباتة غير قابلة للطعن، ولا ينطبق على المحبوسين احتياطياً بقرار من النيابة العامة، إلا في حالة صدور عفو شامل في قضية معينة، فيتم على أساس ذلك وقف القضية تماماً والإفراج عن المحبوسين على ذمتها، ولكن في هذه الحالة يتطلب العفو الشامل صدور قانون يوافق عليه مجلس النواب».

وقالت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» إن العفو الذي أصدره السيسي عن الصحافي حسام مؤنس، بعد وساطة حمدين صباحي في إفطار الأسرة المصرية، تسبب في إحراج للنيابة العامة، إذ إن مؤنس رغم أنه مدان بحكم نهائي وبات في قضية، إلا أنه محبوس احتياطياً على ذمة القضية المعروفة بتنظيم الأمل». وأضافت المصادر أن «حضور المرشح السابق إفطار الأسرة المصرية، ومشاركته في المشهد، أمر اعتبره الرئيس السيسي جميلاً، لذلك أمر فوراً بالإفراج عن مؤنس، على عجل ومن دون مراعاة القانون، فكان من الممكن الانتظار حتى تخلي النيابة العامة سبيله في قضية تنظيم الأمل، ثم يصدر عفو رئاسي في القضية الأخرى، حتى لا تجد النيابة العامة نفسها في وضع محرج».

وتأتي لجنة العفو الرئاسي كمحاولة من النظام لتجميل صورته أمام الغرب بشأن ملف حقوق الإنسان وعدد السجناء الكبير، استجابة لضغوط خارجية. واستعان السيسي بشخصيات سياسية وأسماء محسوبة على المعارضة لمشاركته تلك الخطوة، وكان إشراك الأطراف السياسية في قضايا الحريات، أيضاً من أجل تجميل صورته أمام الغرب.

أستاذ القانون المصري نور فرحات انتقد قرارات الإفراج عن عدد من سجناء ومسجوني الرأي، لأنها «تصدر بناء على توصية لجنة رئاسية أنيط بها مراجعة قرارات وأحكام قضائية»، وقال «إن هذه القرارات بالإفراج قد تشير إلى ما سماه عبد العظيم رمضان في مقالاته بالإمرام في التسعينيات ثقوب في ثوب العدالة». وفسّر أستاذ القانون، عبر حسابه على «فيسبوك»، موقفه من تلك القرارات التي شملت المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم بعقوبات نهائية. وقال إنه من المفترض أن الحبس الاحتياطي إجراء احترازي مؤقت لمصلحة التحقيق عند وجود دلائل قوية على ارتكاب المتهم جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس، والذي يقدر بحكم نهائي وبات في قضية، إلا أنه محبوس احتياطياً على ذمة القضية المعروفة بتنظيم الأمل». وأضاف المصادر أن «حضور المرشح السابق إفطار الأسرة المصرية، ومشاركته في المشهد، أمر اعتبره الرئيس السيسي جميلاً، لذلك أمر فوراً بالإفراج عن مؤنس، على عجل ومن دون مراعاة القانون، فكان من الممكن الانتظار حتى تخلي النيابة العامة سبيله في قضية تنظيم الأمل، ثم يصدر عفو رئاسي في القضية الأخرى، حتى لا تجد النيابة العامة نفسها في وضع محرج».

وتأتي لجنة العفو الرئاسي كمحاولة من النظام لتجميل صورته أمام الغرب بشأن ملف حقوق الإنسان وعدد السجناء الكبير، استجابة لضغوط خارجية. واستعان السيسي بشخصيات سياسية وأسماء محسوبة على المعارضة لمشاركته تلك الخطوة، وكان إشراك الأطراف السياسية في قضايا الحريات، أيضاً من أجل تجميل صورته أمام الغرب.

أستاذ القانون المصري نور فرحات انتقد قرارات الإفراج عن عدد من سجناء ومسجوني الرأي، لأنها «تصدر بناء على توصية لجنة رئاسية أنيط بها مراجعة قرارات وأحكام قضائية»، وقال «إن هذه القرارات بالإفراج قد تشير إلى ما سماه عبد العظيم رمضان في مقالاته بالإمرام في التسعينيات ثقوب في ثوب العدالة». وفسّر أستاذ القانون، عبر حسابه على «فيسبوك»، موقفه من تلك القرارات التي شملت المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم بعقوبات نهائية. وقال إنه أخذ رأي مجلس الوزراء العفو عن العقوبة، أو تخفيفها. ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون، يُقر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب». وأكد فرحات أن وجود نظام عدالة قوي ومستقل وعادل في مرحلتي التحقيق والمحاكمة هو خير ضمان لسلامة المجتمع.

في القضية ذاتها، شرح المحامي الحقوقي نجاد البرعي أن لجنة العفو الرئاسي «لا علاقة لها بالمحبوسين احتياطياً على ذمة التحقيق». وأشار البرعي، عبر حسابه الخاص على «فيسبوك» إلى أن «المحبوسين احتياطياً المسؤول عنهم هو النائب العام والنيابة العامة المصرية، والقادر على إطلاق سراحهم هو أيضاً وحده النائب العام». وقال: «ليس من العدل ولا من حسن سير العدالة أن يستمر شخص محبوس على ذمة التحقيق لمدة سنة وستتين وثلاث وأربع من دون أن يُفرج عنه أو يحال إلى المحاكمة».

وأضاف البرعي: «هذا الحبس كله غير قانوني وإن تم بإجراءات قانونية»، داعياً لاتخاذ إجراءات فورية لتصفية ملف الحبس الاحتياطي المطول والمكرر. ووجّه البرعي دعوة لمجلس القضاء الأعلى، إلى توفير ما يطلبه من كوادر للانتهاء من هذا الملف المهم لو كانت المشكلة هي نقص الكوادر. أما عن لجنة العفو الرئاسي، فأكد أنها «لا تختص إلا بمن حكم عليهم نهائياً بأحكام سجن».

وأكدت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» أن «الإفراج عن المحبوسين على ذمة قضايا أمر يتحكم فيه الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية، وهو صاحب القرار بالتعاون مع النيابة العامة». وقالت المصادر إن «الأمن الوطني حريص على التمسك بدوره في ملف المعتقلين بعيداً عن تدخل أي أجهزة أخرى في الدولة، خصوصاً المخابرات العامة»، مضيفة أنه «في أحيان كثيرة تقع خلافات بين الجهازين حول هذا الملف».

ورفضاً للانتقائية، وتأكيداً على مبدأ الحل الجذري لملف السجناء السياسيين في مصر، قدمت منظمات حقوقية مصرية، مقترحات لمعايير وضوابط للإفراج عن جميع السجناء السياسيين في مصر، على خلفية تشكيل لجنة العفو الرئاسية.

وأكدت المنظمات وجوب إعطاء قرارات الإفراج عن المسجونين السياسيين أولوية عاجلة لحالات المرضى والقاصرين وكبار السن، إضافة إلى أولويات الإفراج عن جميع المحبوسين في قضايا النشر، بالمخالفة لنص الدستور الذي يحظر توقيع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية.

كما شددت على ضرورة الإفراج عن جميع من تجاوزوا الحد الأقصى للحبس الاحتياطي، حتى لو تم حبسهم على ذمة قضايا جديدة بتهم مماثلة لضمان استمرار حبسهم فيما بات يعرف بظاهرة «تدوير المعتقلين السياسيين». وإصدار أمر من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بحقهم.

كذلك أكدت وجوب الإفراج عن كل المحبوسين احتياطياً ممن مر على حبسهم ستة أشهر كحد أقصى دون أن يتوافر لدى النيابة ما يكفي من الأدلة لإحالتهم للمحاكمة. والعفو عن باقي العقوبة لمن سبق الحكم عليهم بتهم سياسية وقضوا أكثر من نصف العقوبة وتم حرمانهم من حقهم في الإفراج الشرطي دون مبرر سوى طبيعة تهمهم. عن العفو عن باقي العقوبة لمن صدرت ضدهم أحكام من محاكم أمن الدولة طوارئ.

العفو الرئاسي لا ينطبق إلا على الصادر بحقهم أحكام نهائية

الإفراج عن المحبوسين أمر يتحكم فيه الأمن الوطني

سجن طرة، فبراير 2020 (خالد دسوقي/ فرانس برس)

الحدث

أونيك (في الوسط) تحتفل بفوز «شين فين»، مساء الجمعة (نشارز ماكوبيلان/Getty)

فوز «شين فين» في بلفاست: خريطة المملكة على المحكّ

يبدو أن حزب «شين فين» على وشك تحقيق نصر تاريخي في أيرلندا الشمالية، إذ كشفت النتائج الأولى لعملية فرز الأصوات الطويلة التي استؤنفت أمس السبت، في بلفاست، تقدماً واضحاً لهذا الحزب القومي في انتخابات المجلس المحلي، في تحوّل يمكن أن يؤدي إلى إعادة رسم خريطة بريطانيا. وبينما يسود الترقب في المقاطعة البريطانية التي شهدت عقوداً من عدم الاستقرار، صدر حكم صناديق الاقتراع للانتخابات المحلية في بقية بريطانيا. وقد شهد حزب المحافظين الذي يتزعمه رئيس الوزراء بوريس جونسون انتكاسة حادة، بسبب فضيحة الحفلات في ظل إجراءات كورونا وارتفاع الأسعار، مما يضعف موقعه على رأس الحكومة. أما في أيرلندا الشمالية، حيث تم تجديد أعضاء البرلمان المحلي (ستورمونت) البالغ عددهم 90 عضواً، استؤنف أمس فرز الأصوات الذي توقف خلال الليل. وكشفت حتى الآن تقدماً واضحاً لحزب «شين فين»، الحزب الذي يدعو إلى إعادة التوحيد مع جمهورية أيرلندا، بحصوله على 18 من أصل 47 مقعداً، في مقابل 12 مقعداً لمنافسه الحزب الديمقراطي الوحدوي المؤيد للتاج البريطاني. وحصل «شين فين»، الواجهة السياسية السابقة للمنظمة شبه العسكرية «الجيش الجمهوري الأيرلندي» من قبل على أكبر عدد من الأصوات كحزب مفضل (29 في المائة في مقابل 21,3 في المائة للحزب الديمقراطي الوحدوي)، وأصبح الحزب الأول في أيرلندا الشمالية. وفي حال تأكد ذلك في عدد المقاعد، فستكون هذه المرة الأولى التي يحتل فيها هذا الحزب المرتبة الأولى في البرلمان المحلي منذ مائة عام من تاريخ المقاطعة البريطانية، التي تشهد توتراً منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وتحدثت نائبة رئيس الحزب ميشيل أونيل، التي أعيد انتخابها، عن «انتخابات التغيير الحقيقي». وسيدفعها فوز الحزب إلى منصب رئاسة الحكومة المحلية التي يفترض أن يشارك في إدارتها القوميون والنقابيون، بموجب اتفاق السلام الموقع في عام 1998. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إعادة تعريف بريطانيا، ولو أن «شين فين» ركز أولوياته على المسائل الاجتماعية على حساب مطلب إعادة التوحيد، وأن المحادثات لتشكيل حكومة تندر بصعوبة مع خطر الوصول إلى شلل سياسي.

من جهته، أكد زعيم الحزب الديمقراطي، جيفري دونالدسون، أن الحزب سيقرر في الأسبوع المقبل ما إذا كان سيواصل المشاركة في حكومة لتقاسم السلطة في الإقليم، بعد أن تعلن الحكومة البريطانية خططها في ما يتعلق بخلافها التجاري مع الاتحاد الأوروبي. وسبق أن قال دونالدسون إن المشاركة في أي حكومة في الإقليم تعتمد على إصلاح بروتوكول أيرلندا الشمالية، الذي يحكم التجارة في فترة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقال لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» إن كلمة سيلقيها رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في الأسبوع المقبل ستحدد الخطوة التالية لحزبه. ويشترط الحزب الوحدوي الديمقراطي لمشاركته في سلطة تنفيذية جديدة أن تتخذ حكومة لندن «إجراء حاسما» في مواجهة الضوابط الجمركية التي فرضت مع «بريكست» وتهدد كما يرى الحزب، مكانة المقاطعة داخل بريطانيا.

(رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

تنصيب ماكرون لولاية رئاسية ثانية

نُصّب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، أمس السبت، لولاية ثانية وأخيرة، تستمر حتى عام 2027، خلال مراسم بسيطة لكنّها زاخرة بالدلالات الرمزية في قصر الإليزيه، شدّد خلالها على ضرورة «التحرك»، قبل أيام من بدء ولايته. وأكد ماكرون في مستهلّ خطابه أمام نحو 450 شخصية مدعوة: «أنا مدرك لخطورة الفترة»، في إشارة منه إلى الحرب في أوكرانيا، داعياً إلى «التحرك دونما هوادة» لتكون فرنسا «أكثر استقلالاً».

(فرانس برس)

قلق أممي من صدامات أثيوبية

أعربت مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، أمس السبت، عن قلقها إزاء مواجهات دامية جرت أخيراً بين مسلمين ومسيحيين في إثيوبيا، داعيةً السلطات إلى التحقيق وتقديم الجناة إلى القضاء. وقالت باشليه إنها «مستاءة جداً» من أعمال العنف هذه التي تسبّبت بمقتل 30 شخصاً على الأقلّ وإصابة أكثر من مائة شخص في نهاية إبريل/ نيسان الماضي في شمال إثيوبيا، بحسب الأمم المتحدة.

(فرانس برس)

25 قتيلاً في انفجار كوبا

ارتفع عدد قتلى الانفجار القوي الذي وقع في فندق ساراتوغا في وسط هافانا ودمّر قسماً منه، مساء الجمعة، إلى 25 شخصاً على الأقل، من بينهم سائحة إسبانية، وفقاً لحصيلة رسمية جديدة صدرت أمس السبت. وكتب الرئيس الكوبي ميغيل دياز-كانيل في تغريدة على «تويتر»: «ما حدث مؤسف للغاية، الدمار والخسائر في الأرواح والجرحى، لكن مرة أخرى أريد أن أشير إلى سرعة تحرك السكان والمؤسسات».

(فرانس برس)

البرازيل: لولا يبدا حملته الانتخابية

بدأ الرئيس البرازيلي الأسبق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (الصورة)، أمس السبت، حملته للانتخابات الرئاسية لمنافسة الرئيس جايير بولسونارو في الانتخابات المقررة في 2 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وهي المرة السادسة التي يترشح فيها لولا للانتخابات الرئاسية، وسبق أن قاد البرازيل لولايتين بين عامي 2003 و2010. وفي غياب مرشح يفتح الطريق لخيار ثالث، يبقى لولا الوحيد الذي يمكنه التغلب على بولسونارو.

(فرانس برس)

تهدئة بين أستراليا وجزر سليمان

أكدت وزيرة الخارجية الأسترالية ماريز باين، مساء الجمعة، أن أستراليا تبقى «الشريك المفضّل» لجزر سليمان، إثر محادثات أجرتها مع نظيرها من جزر سليمان جيريمايا مانيلي في بريزبين الأسترالية، بعد ثلاثة أيام على إعلان رئيس وزراء جزر سليمان ماناسيه سوغافاري أنّ بلاده مهددة «بغزو» وإدانته معاملة الأرخبيل «مثل أطفال يحملون مسدسات في دار للحضانة». وقالت باين بعد لقائها مانيلي «شدّدنا على قلقنا العميق بشأن الاتفاقية الأمنية مع الصين ونقص الشفافية فيها».

(فرانس برس)

تتخوف أوكرانيا من اتجاه روسي لتصعيد إضافي في ذكرى النصر التي تحل غداً الإثنين، خصوصاً أن الجيش الروسي لا يزال يتخبط في الشرق من دون تحقيق هدفه الأساسي بالوصول إلى كييف، وحصر عملياته راهناً في مناطق محدودة

ترقب لقرارات «يوم النصر»

أوكرانيا تستعد لتصعيد روسي

قبل يوم من إحياء روسيا ذكرى النصر في الحرب العالمية الثانية على ألمانيا، غداً الإثنين، كانت المناطق الأوكرانية تستعد لزيادة متوقعة في الهجمات الروسية، في ظل تكهنات جهات متعددة بأن الرئيس فلاديمير بوتين يريد أن يقدم للشعب الروسي انتصاراً في ساحة المعركة، أو الإعلان عن تصعيد للحرب، في يوم النصر. وعلى الرغم من نفي الكرملين أي توجّه في هذا السياق، فإن ذلك لم يقنع الأوكرانيين خصوصاً، الذين يواصلون مقاومة الهجمات الروسية، بدعم من الغرب ولا سيما الولايات المتحدة التي تواصل إمداد كييف بالأسلحة.

وحث المسؤولون الأوكرانيون أمس السبت، السكان على الاستجابة لتحذيرات الغارات الجوية، مع اقتراب عطلة يوم الاثنين لإحياء ذكرى انتصار الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية. وقال النائب الأول لوزير الداخلية الأوكراني، يفين ينين، إن «هذه التواريخ الرمزية للمعتدي الروسي مثل اللون الأحمر بالنسبة إلى الثور... بينما يتذكر العالم المتحضر بأكمله ضحايا الحروب الرهيبة في هذه الأيام، يريد الاتحاد الروسي المسيرات، ويستعد للرقص على العظام في ماريوبول». كما قال أولكسي اريستوفيتس، أحد مستشاري الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، إن «العدو يسعى إلى القضاء على المدافعين عن مصنع آزوفستال قبل التاسع من مايو/أيار هدية لفلاديمير بوتين».

وكان الجيش الروسي يقوم أمس السبت بآخر تدريباته في الساحة الحمراء وسط موسكو قبل العرض العسكري التقليدي في عيد النصر في 9 مايو. ويتحدث بوتين غداً الإثنين، في الميدان الأحمر قبل استعراض للجنود والدبابات والصواريخ، والصواريخ البالستية العابرة للقارات. وسيشارك 11 ألف جندي في العرض العسكري في الميدان الأحمر و131 قطعة عتاد حربي. كما ستنفذ مقاتلات أسرع من الصوت وقاذفات تو-160 الاستراتيجية طيراناً استعراضياً فوق كاتدرائية القديس باسيل، كما سيضم الاستعراض لأول مرة منذ عام 2010 طائرة القيادة إل-80 «يوم القيامة» التي ستحمل كبار الضباط في حالة نشوب حرب نووية.

وثارت تكهنات بأن بوتين يجهز إعلاناً خاصاً بشأن أوكرانيا، ربما يكون إعلاناً مفتوحاً للحرب أو حتى تعبئة وطنية. كما نقلت وكالة «رويترز» عن مصدرين قريبين من القوات المسلحة الروسية أن بوتين تلقى مطالبات من البعض في الجيش الروسي بإطلاق المزيد من قوة النيران على أوكرانيا. لكن المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف نفى هذه الافتراضات يوم الأربعاء ووصفها بأنها «هراء». كما قال بيسكوف يوم الجمعة، للصحافيين عن خطط 9 مايو في الأراضي الأوكرانية التي استولت عليها القوات المدعومة من روسيا في الفترة الأخيرة: «سيحين وقت الاحتفال بيوم النصر في ماريوبول».

أعلن الجيش الأوكراني تدمير سفينة إنزال عسكرية روسية

وفي ماريوبول وتحديداً مصنع آزوفستال المحاصر، تواصلت عمليات إجلاء المدنيين أمس السبت، وفق ما أعلنت القوات الانفصالية الموالية لموسكو. فيما قالت وزارة الدفاع الأوكرانية في بيانها الصباحي أمس السبت إن «العدو لم يوقف هجومه ويواصل صدّ وحدات الدفاع الأوكرانية في محيط آزوفستال». كما ذكرت هيئة الأركان الأوكرانية أمس أن القوات الروسية واصلت هجومها في الشرق للسيطرة بشكل كامل على منطقتي دونيتسك ولوغانسك. وأضافت أنه قرب خاركيف واصلت القوات الروسية قصفها المدفعي لبلدات قرب المدينة.

وكان زيلينسكي قد أعلن في كلمة مصورة في وقت متأخر من ليل الجمعة أن جهوداً دبلوماسية تجرى لإنقاذ من تبقى من المقاتلين المتحصنين داخل مصنع آزوفستال. وأضاف «الوسطاء المؤثرون يشاركون وكذلك دول مؤثرة» لكنه لم يذكر أي تفاصيل. في التطورات الميدانية، تبنّى الجيش الأوكراني أمس السبت تدمير سفينة إنزال عسكرية روسية قرب جزيرة الثعبان في البحر الأسود، وهو ما لم تؤكده موسكو. فيما قالت ناتاليا هومينيوك المتحدثة باسم القيادة الجنوبية للجيش الأوكراني إن ستة صواريخ سقطت على مدينة أوديسا الساحلية جنوبي أوكرانيا.

في المقابل، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أمس أنها دمرت بغارات جوية، كمية كبيرة من المعدات العسكرية والأسلحة القادمة من الولايات المتحدة وبلدان أوروبية قرب محطة بوهودوخيف للسكك الحديدية في منطقة خاركيف. وقال المتحدث باسم الوزارة إيغور كوناشينكوف في إفادة صحافية، إن قوات بلاده قصفت خلال ليلة الجمعة-السبت 44 مركز قيادة و196 معقلاً للقوات الأوكرانية ومناطق تمركز جنودها ومعداتها. وأوضح أن الطيران الروسي ضرب 18 منشأة عسكرية في أوكرانيا، منها نقطتا قيادة في خاركيف، وخمس مناطق لتركيز الأفراد والمعدات العسكرية، وثلاثة مستودعات للذخيرة والوقود في مقاطعة أوديسا. وأشار المتحدث إلى أنه نتيجة الضربات، قتل ما يصل إلى 280 عنصرا من القوات الأوكرانية. لكن وزارة الدفاع البريطانية ذكرت في نشرة دورية على «تويتر» أمس أن الصراع في أوكرانيا يتسبب في خسائر فادحة في بعض من أكثر الوحدات الروسية تقدماً. وأضافت أن دبابة واحدة على الأقل من طراز تي-90 إم، الأكثر تطوراً في روسيا، تعرضت للتدمير خلال القتال. وأضافت أن «روسيا سوف تستغرق وقتاً طويلاً وتكاليف كبيرة لإعادة تشكيل قواتها المسلحة بعد هذا الصراع». وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت مساء الجمعة مساعدة عسكرية لأوكرانيا بقيمة 150 مليون دولار تضم خصوصاً ذخائر مدفعية وأجهزة رادار، لكنها حذرت من أن الأموال المرصودة للأسلحة الموجهة لكييف «أشرفت على النفاد». وقال الرئيس الأميركي جو بايدن في بيان إنه «يتعين على الكونغرس الإفراج سريعاً عن الحزمة اللازمة لتعزيز أوكرانيا في ساحة المعركة وعلى طاولة المفاوضات»، في إشارة إلى ميزانية إضافية بقيمة 33 مليار دولار طلبت من الكونغرس الأميركي.

في هذا الوقت، أعلنت السلطات في منطقة ترانسدنيستريا الانفصالية الموالية لروسيا في مولدوفيا أمس السبت، وقوع أربعة انفجارات مساء الجمعة في قرية محاذية لأوكرانيا، من دون سقوط قتلى أو جرحى. وأشارت «وزارة الداخلية» في ترانسدنيستريا إلى وقوع أربعة انفجارات «قرب قرية فورونكوفو، في منطقة ريبنيتسا». وقال الانفصاليون في «ليل 6 مايو، أُلقيت عبوتان ناسفتان من طائرة مسيّرة. بعد ساعة، تكرّر الهجوم».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تحضيرات روسية للاستعراض العسكري في ذكرى النصر (سيفا كركان/الأناضول)

إحباط هجوم في برلين

أعلنت السفارة الروسية في برلين، أمس السبت، إحباط «هجوم إرهابي بالمتفجرات» ضد صحافيين روس وعائلاتهم، في العاصمة الألمانية برلين. من جهتها، قالت الشرطة الألمانية إنه تم العثور على عبوة وإتلافها في مبنى سكني يضم عاملين في وكالة أنباء روسية، في منطقة شتجليتز في المدينة. وأوضح متحدث باسم شرطة برلين رداً على سؤال، أن الأداة عُثر عليها أمس الأول الجمعة، وأن المحققين يدرسون مدى خطورتها ومن كان المستهدف بها.

متابعة

كوريا الشمالية تمهد للنووي

تزيد كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية، ممهّدة الطريق، وفق الولايات المتحدة، لإجراء تجربة نووية في الشهر الحالي. أمس، أطلقت بيونغ يانغ صاروخاً جديداً

واصلت كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية بوتيرة تصاعدية في الفترة الأخيرة، وسط تحذيرات من احتمال إجرائها تجربة نووية قبل نهاية شهر مايو/أيار الحالي. ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية عن جيش سيول إعلانه أن الشمال «أطلق صاروخاً باليستياً قصير المدى من غواصة في المياه، قبالة ساحله الشرقي أمس السبت»، قبل ثلاثة أيام من تنصيب الرئيس المنتخب الكوري الجنوبي المحافظ يون سيوك. يول، الذي تعهد بتبنّي نهج أكثر صرامة بشأن الطموحات النووية لكوريا الشمالية.

وأفادت هيئة الأركان المشتركة للجيش الكوري الجنوبي، بأنها رصدت عملية الإطلاق في المياه قبالة مدينة سينبو الساحلية الشرقية لكوريا الشمالية، في الساعة 2:07 بعد الظهر بالتوقيت المحلي، وطار الصاروخ حوالي 600 كيلومتر على ارتفاع بلغ حوالي 60 كيلومتراً. وأضافت في بيان: «أن سلسلة إطلاق الصواريخ الأخيرة من جانب كوريا الشمالية هي تهديدات خطيرة تقوّض السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المجتمع الدولي، وهي انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة». وكشفت: «استعداداً لاحتمال إطلاق إضافي، يقوم جيشنا بتتبع ومراقبة التحركات ذات الصلة، والحفاظ على وضع الاستعداد الكامل».

وأعلن خفر السواحل الياباني ناقلاً معلومات عن وزارة الدفاع، أن كوريا الشمالية أطلقت مقذوفاً «يُرجّح أنه صاروخ باليستي»، داعياً سفنه إلى أن تكون متيقظة. وذكر وزير الدفاع نوبوو كيشي أن «أنشطة كوريا الشمالية وتجاربها الصاروخية تهدد أمن وسلامة اليابان والمنطقة والمجتمع الدولية، وهي أنشطة غير مقبولة».

ومن المرجح أن تكون هذه التجربة الخامسة عشرة للدولة المسلحة هذا العام. وأطلقت بيونغ يانغ، يوم الأربعاء الماضي، صاروخاً أكّدت سيول وطوكيو أنه باليستي، في حين لم تعلّق وسائل الإعلام الكورية الشمالية الرسمية على الأمر، علماً أنها تعلن عادةً عن تجارب الأسلحة. وعلى الرغم من خضوعها لعقوبات صارمة على خلفية برامجها للأسلحة، كثّفت كوريا الشمالية تجارب الأسلحة بشكل كبير هذا العام، متجاهلةً دعوات الولايات المتحدة لإجراء مفاوضات.

واعتبر خبراء أن الوتيرة السريعة غير المعتادة في أنشطة الاختبار تؤكد سياسة حافة الهاوية، التي تهدف إلى إجبار الولايات المتحدة على قبول فكرة كوريا الشمالية كقوة نووية وإزالة العقوبات التي تعوقها. كما أن هناك دلائل على أن كوريا الشمالية تعيد ترميم الأنفاق في موقع تجارب نووية كان ناشطاً آخر مرة عام 2017 في إطار الاستعدادات المحتملة لتجربة تفجير نووي. وذكرت نائبة المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جالينا بورتر، مساء الجمعة، أن التقديرات الأميركية تشير إلى أن كوريا الشمالية تعد موقع بونغي . ري للتجارب النووية، وأنها قد تكون مستعدة لإجراء تجربة نووية فيه هذا الشهر على الأكثر. ولم تختبر كوريا الشمالية قنبلة نووية منذ عام 2017، لكن مسؤولين أميركيين وكوريين جنوبيين يقولون منذ أسابيع إنّ هناك دلائل على بناء جديد في موقع بونغي . ري.

وموقع بونغي . ري مغلق رسمياً منذ عام 2018 وتصريح بورتر بأنه يمكن أن يكون جاهزاً هذا الشهر هو الأول من نوعه لمسؤول أميركي. وقالت بورتر في إفادة دورية: «تشير تقديرات الولايات المتحدة إلى أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الاسم الرسمي لكوريا الشمالية) تجهز موقع بونغي - ري للتجارب وقد تكون جاهزة لإجراء تجربة هناك هذا الشهر على الأكثر وستكون تجربتها السابعة». وأضافت: «هذا التقييم يتفق مع التصريحات العامة الصادرة من كوريا الشمالية في الآونة الأخيرة. تبادلنا هذه المعلومات مع الحلفاء والشركاء وسنواصل التنسيق معهم عن كثب». وتعهد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ . أون بالإسراع في تطوير الترسانة النووية لبلاده، بينما كان يشهد عرضاً عسكرياً ضخماً، وحذّر من أن بلاده يمكن أن تستخدم أسلحتها النووية بشكل استباقي إذا تم تهديدها أو استفزازها، وهو ما ينذر بعقيدة نووية تصعيدية من شأنها خلق مخاوف أكبر لكوريا الجنوبية واليابان.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

■ كل المشاريع الانتخابية التي تقوم على مواجهة «حزب الله» سيجلس أصحابها بعد الانتخابات في حكومة واحدة مع «حزب الله». سيقولون لمن انتخبهم على أساس تلك المواجهة، إنهم يفعلون ذلك، ولكن من داخل الحكومة!!

■ أقفلت صناديق الاقتراع في الخارج وعاد زعماء الأحزاب بخطاباتهم ودعاياتهم المقززة الخشبية الوهمية التي تعد الناس بالمنّ والسلوى... انتقموا من كذبهم. الانتخابات محطة لصفعهم بقوة. ليست إلا محطة. فليسقطوا واحداً تلو الآخر!

■ قمة السفالة أن من يستقوي بالاحتلالين الروسي والإيراني يتهم طالبي الحرية بالعمالة!

■ هدمت قوات الاحتلال منزل الأسير عمر جرادات في بلدة السيلة الحارثية غرب جنين. وعمر هو أحد منفذي عملية «حومش» نهاية 2021، وسبق أن هُدم منزل الأسير محمود جرادات ومنزلين آخرين للعائلة... غزاة أشقياء يظنّون أنهم بذلك يردعون المقاومة. ويشجّعهم بالطبع نهج قادة سلطة العار.

■ تتميز حقبة السيسي بانعدام القانون... قانون المزاج والهوى... عصابة جمعت في يدها كل خيوط السلطات؛ دستورية وقضائية وتشريعية وتنفيذية ورقابية. بدلاً من أن يكون القانون نصوص سارية على الجميع، أصبح الأشخاص النافذين هم القانون.

■ هي مصر اللي في حرب ولا أوكرانيا؟ أنا كل يوم أشتري حاجات البيت بسعر مختلف عن السعر اللي قبله، وكذلك قطع الغيار وكل حاجة بجد. الناس مش ملحّقة على زيادة الأسعار... أرحمونا.

■ الجزء الأول من الحرب الروسية على أوكرانيا، لم تكن أهدافه واضحة، بينما الآن أصبحت الأمور واضحة وهي ضم الأجزاء ذات الأغلبية الروسية في شرق أوكرانيا وربطها بالقرم.

■ النووي ليس حلاً، بل يدمر أي حل... الحرب طالما محصورة في إطار وحدود أوكرانيا- رغم إمداد الولايات المتحدة أوكرانيا بالسلاح والمعلومات الاستخباراتية- فإن روسيا تفضل تحقيق أهدافها في مدى زمني أطول على استخدام النووي الذي يطرح نفسه في حالة توسعة الحرب لما أبعد من أوكرانيا.